الإجهاض.. أعراضه وأنواعه وأسبابه

أكثر من (50) مليون حالة في العالم نتج عنها وفاة مائتي ألف

نسبة حدوث الحمل بعد الإجهاض تكون عالية إذا وجدت المرأة المجهضة رعاية واهتماماً

أسباب الإجهاض قد تكون وراثية أوفيروسية أوجرثومية أو بسبب التهابات الرحم أو التصاق أليافه

إعداد/ بشير الحزمي :

الإجهاض هو سقوط الجنين قبل أن يتم الحمل (28) أسبوعاً بمعنى توقف الحمل أو انتهائه قبل الأسبوع الـ28 وأعراضه النزيف المهبلي وآلام في البطن وأسفل الظهر. ويأخذ الإجهاض أنواعاً عدة هي:

إجهاض منذر وعلاماته : انقطاع الدورة الشهرية مع أعراض الحمل، نزيف رحمي بسيط مع عدم وجود الألم، وبالفحص السريري يكون حجم الرحم موازياً لمدة الحمل وعنق الرحم مغلقاً، والفحص بالموجات الصوتية يؤكد سلامة الجنين، والمعالجة بالراحة التامة وبعض العقاقير، وحوالي 60 ٪ من الحالات تستمر بالحمل.

إجهاض محتم، وعلاماته : نزيف رحمي شديد، آلام نتيجة تقلصات الرحم، وأثناء الفحص السريري تجد العاملة الصحية انفتاحاً في عنق الرحم، وتعالج المرأة في هذه الحالة بعملية تفريغ للرحم في الأشهر الثلاثة الأولى للحمل مع إعطائها المضادات الحيوية المناسبة.

إجهاض غير كامل، وعلاماته : النزيف الشديد، طرد جزء من مكونات الحمل وبقاء جزء بالرحم، من الفحص السريري تجد العاملة الصحية انفتاح عنق الرحم، المعالجة في هذه الحالة تتطلب اللجوء السريع إلى المرفق الصحي المؤهل.

الإجهاض الكامل، وعلاماته : طرد كل مكونات الحمل من الرحم، قلة النزيف وبالفحص السريري تجد العاملة الصحية انغلاق عنق الرحم وصغر حجم الرحم، وبالموجات الصوتية يتبين عدم وجود بقايا للحمل في داخل الرحم، وفي هذه الحالة تحتاج المرأة إلى علاج معين وقد تعطى لها أقراص مساعدة على انقباض الرحم ومضادات حيوية مناسبة.

الإجهاض المنسي، وعلاماته : توقف الحمل عن النمو، صغر حجم الرحم وزوال أعراض الحمل، ومن الفحص بالموجات فوق الصوتية يتبين عدم وجود حياة بالجنين، وتعالج المرأة باللجوء إلى الطبيبة المختصة في مرفق صحي مؤهل بصورة ضرورية وعاجلة.

الإجهاض المتكرر : إذا تكرر الإجهاض (3) مرات متتالية أو أكثر.

الإجهاض العفن وأسبابه : حدوث التهاب بمكونات الحمل داخل الرحم، محاولة الإجهاض بوسائل غير معقمة، ويصاحبه ارتفاع في درجة حرارة الجسم مع زيادة سرعة النبض وخروج إفرازات مهبلية ذات رائحة كريهة وتعالج المرأة بصورة عاجلة في مرفق صحي مؤهل نظراً لخطورة الحالة.

أسباب الإجهاض

وللإجهاض عدة أسباب أهمها : أسباب وراثية في (3 – 5 ٪) من الحالات وتمثل (70 ٪) من الإجهاضات الحادثة في الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل و (30 ٪) في إجهاضات الأشهر الثلاثة الأخيرة من الحمل، خلل في الرحم ويشكل هذا النوع من الأسباب تقريباً (10 – 15 ٪)، التصاقات داخل الرحم ناجمة عن التهابات أو تدخلات جراحية سابقة، الألياف الرحمية بسبب موقعها في الرحم، ارتخاء عنق الرحم الناجم عن الأحمال المتكررة والاجهاضات السابقة. ويمكن أن تستفيد المرأة في هذه الحالة من عملية ربط عنق الرحم، أسباب هرمونية وهي تشكل (10 – 15 ٪) من الأسباب كنقص إفراز هرمون البروجسترون أو الإصابة بالداء السكري أو اضطرابات التبويض، إصابات جرثومية أو فيروسية مثل الإصابة بداء القطط أو الحصبة الألمانية أو الهربس (اللحاء) وأسباب أخرى كالتهابات المهبل البكتيرية وأسباب بيئية مثل التعرض للإشعاع بكميات كبيرة أو العلاج الكيماوي للسرطان أو التدخين أو تناول الكحوليات أو التعرض لمواد كيميائية كغاز التخدير والرصاص وغيره أو التعرض للصدمات القوية كالضرب والسقوط والحمل الثقيل، أسباب تتعلق بجهاز المناعة كوجود الأجسام المضادة واختلافات في فصائل الدم...الخ، وإذا حدث يكون بشكل ذاتي (دون تدخل خارجي) غالباً في الأشهر الأولى من الحمل، وأما الإجهاض الناتج عن تدخل خارجي بأشكال عدة (كيميائية – نباتية – أدوات طبية...الخ) فهو إجهاض مرضي ومن أسبابه (أسباب علاجية، تشوهات خلقية)، أسباب اعتداء (جنائية)... الخ، والإجهاض (الجنائي) يعرض المرأة إلى مضاعفات خطيرة في الصحة أو مضاعفات مزمنة يمكن الوقاية منها إذا تعززت المفاهيم الصحية الخاصة بالصحة الإنجابية عند المجتمع.

مؤشر إحصائي

وتقدر حالات الإجهاض بأكثر من خمسين مليون حالة في العالم نتج عنها وفاة مئتي ألف حالة من الأمهات، ويحدث الإجهاض في (5 ٪) من حالات الحمل.

المشورة بعد الإجهاض

وتهدف المشورة حول وسائل تنظيم الأسرة بعد الإجهاض إلى مساعدة كل امرأة في اتخاذ القرار إذا رغبت في استخدام وسيلة لتنظيم الأسرة، ولمساعدة المرأة في اختيار الوسيلة المناسبة، ولإعداد المرأة لاستخدام الوسيلة بفعالية، ويمكن لمقدمة الخدمة الصحية أن تساعد النساء في اختيار وسيلة تنظيم الأسرة المناسبة وخاصة إذا تفهمت أوضاعهن الخاصة.

والمرأة التي تحصل على رعاية بعد الإجهاض تحتاج إلى فهم الآتي : إن إمكانية حدوث الحمل مرة أخرى عالية (التبويض يمكن أن يعود خلال أسبوعين بعد الإجهاض في الثلث الأول من الحمل وحوالي (75 ٪) من النساء يعود لهن التبويض خلال 6 أسابيع بعد الإجهاض)، هناك وسائل آمنة كثيرة لتنظيم الأسرة يمكنها أن تختار أياً منها لتجنب حدوث حمل سريع، ومن الموصى به أن لا تحدث المعاشرة بعد الإجهاض حتى يتوقف النزيف تماماً (غالباً خلال خمسة إلى سبعة أيام) وأي مضاعفات يجب أن تعالج، ولا ينصح باستخدام وسائل تنظيم الأسرة الطبيعية حتى تبدأ الدورة الشهرية بالانتظام.

ومن الوسائل الطبيعية ما يلي : الامتناع الدوري بطريقة العد الشهري (فترة الأمان)، طريقة قياس درجة حرارة الجسم، طريقة ملاحظة المادة المخاطية المفرزة من عنق الرحم، إذا لم تتوفر مهارات تركيب اللولب بعد الإجهاض يجب أن يؤجل التركيب لمدة ستة أسابيع، غالباً يحدث قذف اللولب المركب بعد الإجهاض بنفس معدل التركيب في الأوقات الأخرى (3 – 5 ٪)، وبشكل عام كل الوسائل الحديثة يمكن أن تستخدم مباشرة بعد حدوث الإجهاض أو خلال الرعاية ما بعد الإجهاض في حالة عدم وجود مضاعفات حادة تتطلب المعالجة، وبعد الفحص السريري للتأكد من عدم وجود موانع استخدام الوسيلة المعنية.

سلطنة عمان تعلن نتائج التعدادالعام للسكان 2010م

(2.773.479) نسمة إجمالي سكان السلطنة منهم مليون و957 ألفاً و336 عمانياً

مسقط / متابعات :

أعلنت إدارة التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت بسلطنة عمان نتائج التعداد الذي تم على مستوى السلطنة في ديسمبر 2010م فعلى مستوى وحدة الأرقام الإجمالية بلغ عدد سكان السلطنة 2.773.479 نسمة وبلغ عدد المساكن 551.058 وحدة سكنية وبلغ عدد العمانيين مليوناً و975 الفاً و336 نسمة.

وبالمقارنة مع ما كان قد أعلن رسمياً عن تعداد عام 2003م فإن عدد العمانيين بلغ (مليوناً و 781الفاً و558) نسمة أي أن عدد العمانيين بين عامي 2003م و 2010م قد زاد بـ(185الفاً و 778)نسمة.

ويأخذ التعداد العام للسكان والمساكن ودقة نتائجه أهمية خاصة لعدد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية فخطط التنمية الخمسية والموازنات المالية السنوية تؤسس في ضوء نتائج تعداد السكان والمساكن كما أن لنتائج التعداد أثراً على التوجيهات المستقبلية للاقتصاد الوطني وكذلك في إعداد خطط التنمية البعيدة المدى للبلاد والبرامج الاستثمارية وتحديد أولويات تنفيذها حسب الأهداف التنموية المعتمدة.

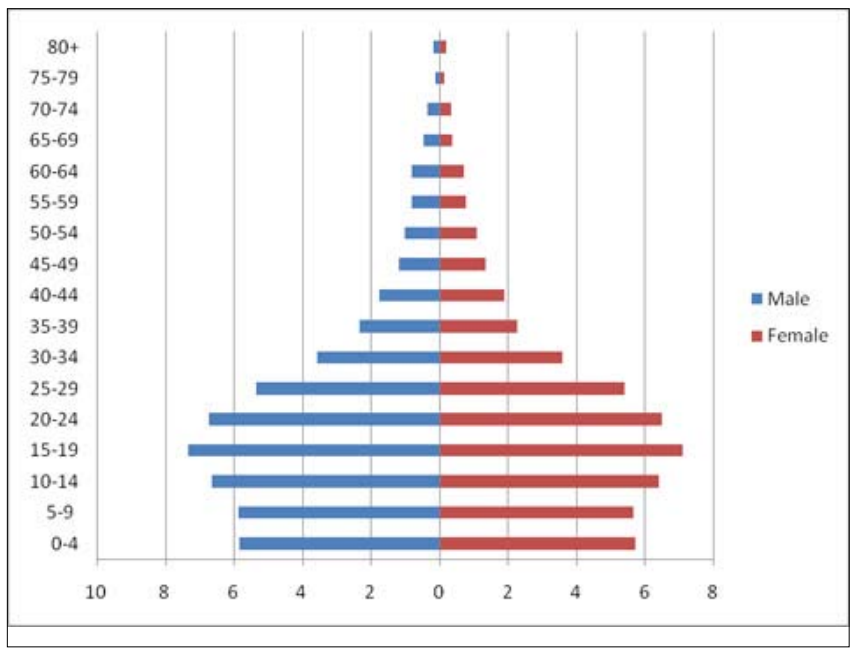

كما تؤسس الدراسات بشأن الأنماط الإقليمية والدولية وتأثيرها على السياسة الاقتصادية للسلطنة.

وخلال مرحلة الإعداد والتحضير للتعداد بذلت إدارة التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت جهوداً كبيرة لوضع عملية التعداد موضع التنفيذ.

وتتميز المؤسسات الحكومية في السلطنة بالشفافية في التعامل مع نشر الإحصاءات المختلفة عن أنشطتها دورياً وتنفيذاً للتوجيهات السامية فإن إنشاء أنظمة متكاملة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية يخدم مختلف أغراض وغايات التنمية في البلاد ويهيئ فرصاً رحبه للاستثمارات المحلية والأجنبية.

إن معرفة حجم السكان ومعدل النمو واتجاهاته ومعدلات الزيادة الطبيعية والتوزيع الكلي والنوعي والعمري والجغرافي لجملة سكان السلطنة يبين عدد المقيمين والقوى العاملة الوافدة ويسهم في تيسير عمل الجهات الحكومية لموازنة سوق العمل.

وأعطت نتائج التعداد فكرة واضحة عن حجم حركة السكان والقوى العاملة بين محافظات ومناطق السلطنة وحركة تنمية البنية الأساسية للواقع الاجتماعي من خلال تنامي أعداد المساكن المشيدة بين عامي 2003و2010. كما وفرت النتائج معلومات عن الفئات الاجتماعية الخاصة بما يساعد على إجراء الدراسات لوضع استراتيجيات وسياسات تطوير الخدمات الصحية والتعليمية.

ووفرت نتائج التعداد بيانات عن المنشآت الصناعية والخدمية التي ستسهم في وضع استراتيجيات وسياسات التنمية الحضرية والريفية وتخطيط المدن وتوزيع الخدمات العامة.

الشباب ثروة قومية ينبغي استغلالها

مطالب الشباب اليوم تتركز في الحصول على فرص تعليمية جيدة وفرص عمل

يحظى الشباب باهتمام متزايد في خطط التنمية حيث أفردت خطة التنمية مكوناً ناهيك عن تبني العديد من المبادرات والاستراتيجيات القطاعية مثل الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب لدعم تنمية القطاع الشبابي وتخصيص العديد من الجوائز الوطنية لتشجيع الإبداعات الشبابية في مختلف المجالات وقد أظهرت دراسة أصوات الفقراء 2010 أن ابرز هواجس الشباب اليوم تتمثل في البطالة كما تتركز مطالبهم في قضيتين هما الحصول على فرص تعليمية جيدة وعلى فرص عمل.

وإذا كانت البيانات السكانية قد بينت أن المجتمع اليمني يتصف بأنه مجتمع فتي نتيجة لوجود أكثر من 50 ٪ من سكانه من فئة الشباب واليافعين فإنه يمكن القول إن هذه الوفرة من فئة الشباب يمكن أن تتحول من عبء إلى مصدر قوة ومن مشكلة إلى ثروة قومية إذا ما وجهت الوجهة الصحيحة ذلك أنها في قمة قدرتها على العمل والإنتاج.

وقد ذكر تقرير للبنك الدولي أن اليمن بسبب نموها السكاني تصنف ضمن الدول القليلة في المنطقة العربية التي يمكن أن تستفيد بشكل كبير من الثروة الشبابية لديها إلى ما بعد عام 2025 إذا ما توفرت للشباب الصحة والمهارات ورأس المال الاجتماعي للمساهمة في النمو.

وأضاف التقرير انه إذا لم يتم الاستثمار الجيد للشباب فستواجه اليمن خطر حدوث طفرة كبيرة في أعداد الشباب تؤدي إلى استنزاف النمو والمجتمع بدلاً من تحقيق المنفعة.

لكن الصورة التي ترسم للشباب الذي يعول عليه بناء المستقبل لا تتوافق مع الأوضاع الراهنة في المجتمعات الريفية حيث أن غالبية الشباب أما في المرحلة الثانوية من التعليم أو تسربوا منه سابقاً عاطلين يبحثون عن عمل ويجدون في القات المتنفس الوحيد لقضاء أوقاتهم ويعيشون فقراً وقلة إمكانيات وغياب أية فرص تدريبية ووظيفية وتثقيفية لتستوعبهم وتحميهم من الوقوع في براثن المخاطر ، لذلك فقد مثل الحصول على مؤهلات تعليمية لائقة وعلى فرص عمل ابرز مطالب الشباب الذين يعانون من الإحباط وعدم القدرة على استثمار أوقاتهم بشكل إنتاجي ومثمر وقد حدت النزاعات وأعمال التمرد وقضايا الثأر من قدرتهم على الحصول على فرص عمل وهيأت لانخراطهم في تلك النزاعات أو القيام ببعض الأعمال اللا أخلاقية أو الانضمام إلى تنظيمات مشبوهة تمثل للبعض احياناً المخرج الوحيد لمشاكلهم.

وتعني محاولات الشباب في البحث عن فرص عمل دخولهم إلى سوق العمل بدون أية مهارات أو مؤهلات ما يحد من إمكانية حصولهم على فرص عمل جيدة ودائمة تخرجهم من دائرة الفقر ، نتيجة لتدني جودة التعليم ومخرجاته وتسرب الكثير منهم من تعليمهم وبخاصة في المجتمعات الريفية لذا يجب أن تركز توجيهات الخطط التنموية على التوسع في تقديم فرص وبدائل تعليم وتدريب مهني وتنموي متنوعة مع تفعيل دور جمعيات ومنظمات الشباب لتقديم هذه البرامج والنزول إلى المجتمعات المحلية في المناطق الريفية بدلاً من التركيز على المناطق الحضرية فقط.

المشاركة في التنمية عنصر تطور في المجتمع

أمين عبدالله إبراهيم

إذا كانت التنمية عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى تحسين أوضاع السكان من خلال تطوير قدراتهم وتوحيدها في إطار جماعي بحيث تشكل وحدة مترابطة غايتها النهوض بأوضاع المجتمع وإعادة النظر في التشريعات الاجتماعية وسن تشريعات جديدة تهدف إلى تأمين مزيد من العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص أمام المواطنين للمشاركة في بناء المجتمع وتطوره أو الحفاظ على مصادر البيئة المحلية وإمكاناتها المادية والبشرية وخلق معتقدات وقيم ومعايير جديدة تصب في ما يسمى مشاركة الناس في التنمية فإن هذه التنمية بناءً على ذلك تعد الإدارة الجيدة لكافة موارد البيئة والمحافظة على تلك الموارد أو استثمارها إلى أقصى حد ممكن ويتم ذلك من خلال خطة تمثل رؤية مستقبلية ورؤية عملية وتشترط هذه العملية أن تكون نابعة من شعور عام وإدراك واع لتحديات المستقبل ومعايير الجودة الشاملة وحيث أن جوهر التنمية هو المواطن الفرد لذا فإن رفع الوعي للأفراد أمر مهم لتحقيق التنمية.

وعلى نحو عام فإن التنمية مشروع حضاري متكامل للتطور يتوافر فيه التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فهي عملية شاملة لجميع جوانب الحياة وليست ظاهرة اقتصادية صرفة لأنها تركز على البنى الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية للمجتمع وتعتمد على مشاركة جماهيرية واسعة للسكان لان الإنسان هو غايتها ومنطلقها كما أنها تنطلق منه وتعود عليه بالخير والمنفعة.

وتعد التنمية السكانية احد أهم محاور التنمية الشاملة كونها تهدف إلى تحقيق مؤشرات ايجابية في معدلات النمو السكاني والتعليم والصحة والسكن وبالتالي فهي تهدف إلى تحقيق واقع أفضل ورخاءً أكثر للإنسان.

أما قضية السكان والتنمية فهي تعد مشكلة حاضرة الآن ومستقبلاً تطل من الماضي وقد عبر عنها احد الخبراء في هذا المجال ويدعى الدكتور هشام مخلوف – مدير المركز الديموغرافي بالقاهرة - بأنها مشكلة أزلية لأنها تفرض علينا حل المعادلة الصعبة المتمثلة في كيفية المواءمة بين الاحتياجات والإمكانيات فالسكان لهم احتياجات والدولة لها إمكانيات محدودة والشيء نفسه ينعكس بالنسبة للأسرة التي لها احتياجاتها مقابل إمكانياتها المحدودة.

ولعقود عديدة خلت من القرن الماضي كان الاقتصاديون السياسيون ومخططو التنمية يربطون بين مسألة النمو السكاني وعلاقته بالنمو الاقتصادي وبمستوى الفقر وقاموا بتعريف التنمية الاقتصادية على أنها قدرة الاقتصاد القومي على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 5 ٪ - 7 ٪ أو أكثر حيث اعتمدوه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو هذا الناتج فضلاً عن قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية واستمر هذا النهج خصوصاً خلال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات إلى أن برزت في النصف الثاني من التسعينيات اتجاهات تعطي العوامل الديموغرافية دوراً اكبر في النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على سوق العمل (الادخار، الاستثمار، الدخل)..

وعليه يمكن القول إن العلاقة بين السكان والتنمية علاقة متبادلة ووثيقة وتعمل في مجموعة متشابكة من الاتجاهات وان دمج الجوانب السكانية الكمية والنوعية في عملية التنمية مدخل رئيس يسهم في التخفيف من حدة الفوارق الداخلية والتعليمية والصحية ما يستوجب ضرورة اعتماد معايير محددة لتعقب عملية التكامل بين التنمية والسكان وتحديد كيفية إدارتها.

نستخلص من هذا أن المشاركة في التنمية تعد من أهم العناصر الأساسية في إحداث التطور في المجتمع فهي تعني اشتراك الناس عن كثب في العمليات التي تؤثر في حياتهم سواء أكانت سياسية أم ثقافية أم اجتماعية وتمتاز هذه المشاركة بأنها تسهم في توليد المسؤولية الاجتماعية والجماعية نحو القرارات والتشريعات المختلفة في المجتمع فضلاً عن صياغة التنمية من القاعدة إلى القمة وليس العكس كما في أساليب التنمية المركزية وهذا من شأنه تعزيز الدعم الشعبي للمشاريع التنموية والاجتماعية في المجتمع بشكل عام والمجتمع المحلي بوجه خاص ، ويتم ذلك من خلال العلاقة القوية بين السكان والتنمية أي بين السكان وخصائصهم وواقعهم الديموغرافي ونوعية حياتهم من جهة والبرامج والخطط التنموية التي تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي من جهة أخرى.